محمد هايف خلال استجوابه وزير المالية

ضمن صلاحياتي.. وفي العام 2005 تم إسقاط الفوائد وكان ذلك بقانون».

وبين الحجرف أن الاستجواب يؤكد في بدايته عدم وجود سند قانوني لاقتضاء فوائد الاستبدال وفي الصحيفة نفسها يقول إن الاستبدال منظم بالقانون، متوجها للنائب المستجوب بالقول«يا بو عبدالله من كتب لك الاستجواب لم يرد بك خيرا بسبب هذا التناقض».

وأكد وزير المالية ان «الاستبدال نظام تكافلي وليس قرضا ربويا كما يقول البعض وهو يسقط عند الوفاة.. والقروض محددة وفق قانون البنك المركزي وتحصل بعد الوفاة وهدفها ربحي وفائدتها غير ثابتة».

وأشار إلى أن «المقترح الذي قدمه المستجوب بشأن الاستبدال غير مدروس وليس فيه عدالة وفيه استعجال وكارثي.. ويستكثرون علينا طلب وقت لدراسته».

وقال: «ما هكذا تورد الإبل يا بو عبدالله.. وأنا لا أشك في مصداقيتك لكن استعجال التعديل لايخدم القانون».

وختم الحجرف مرافعته قائلا: «هذه منصة الصدق والمصداقية وسواء كنت في المنصب أم لا.. أبقى كما أنا نايف المواطن الكويتي الحضري البدوي فلا تعزف على وتر القبلية وتتحدث عن عائلتي وأنا أفخر بعائلتي، وما قيمة الرجال إلا في مواقفهم وما قيمة الناس إلا بمبادئهم

استئناف الجلسة

واستأنف الرئيس مرزوق الغانم الجلسة الساعة 12:40 بعد العودة من استراحة صلاة الظهر.

وبدأ النائب محمد هايف برده على الوزير بقوله: للأسف يستمر مسلسل المرواغة ولم اكن ارغب ان يقف الوزير هذا الموقف الصعب وحولت ان يحل ما تعهد به بعيدا عن الاستجواب ولكنه ابى الى ان يتحمل هذه القضية يقول الوزير اني جرحت وانا اقول نعم لماذا لا يكون تجرح لأن الحنث بالقسم تجريح للشخص بنفسه وهل يريد ان يقول انه الصادق الصدوق وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون».

وتابع: « هو من حنث بالقسم وانا ادعوا اعضاء مجلس الأمة لان يكونوا مع الصادقين اليوم والمسألة اخطر من الاستجواب واخطر ما يواجهه الوزراء حالتين الاولى الحنث بالقسم وحالة الذمة المالية، وهذين اخطر استجوابين يواجههم الوزير فكيف لا يريد ان يجرح وهو من جرح نفسه واليوم النواب امام مسؤولياتهم اذا كان الوزير صادق وتحققوا من صدقه عليهم ان يقفوا واذا كان الصدق في الجهة الاخرى عليهم ان يتحملوا مسؤولياتهم ايضا واليوم لست انا من اتكلم وحدي وهناك شهود من زملائكم وتستطيعون الجلوس معهم واحدا واحدا، والوزير حاولوا تضليلكم ولكن الحقيقة عند زملائكم الشهود.

وتابع « قال سوف اقرر وسوف اصلح ولم يقل انه سيذهب إلى اللجنة ، وهل كان يجهل بالقوانين ليقول ما قال ، وهو قال ما قال لانه يريد فك الطوق عن نفسه ، وعودة إلى التجريح قالوا في العامية « حبل الكذب قصير « لأن محورنا الأول الكذب على الأمة ونوابها ، وقد قال الرسول « الكذب ريبة والصدق طمأنينه « وقال: إن الصدق يهدي إلى البر وأن البر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وان الكذب يهدي إلى الفجور وان الفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا «، قضيتنا هي قضية التجريح ويجوز أن نجرح من يستحق التجريح شرعا وعقلا ، وشهدائي موجودين في المجلس ونستطيع ان نسألهم ولان عذر للنواب ان يقولوا اين الحقيقة.

وقال « الوزير اراد ان يخرج من المأزق ووقع في مأزق اكبر وللأسف اخذ الوزير بعض الكلمات التي ذكرتها واخذ يعلق عليها دون ان يذكر أو ينفي شهادة النواب ودون ان يستشهد بهم ، وانا اطلب شهادتهم ولكنه لا يريد هذه الشهادة ، وعلى النواب ان يسألونهم على الحقيقة لأن المسألة خطيرة جدا وكذب الوزير مصيبة لأن الكذب كبيرة من الكبائر وهناك كذبة اسقطت رئيس دولة ، وهناك شعوب كانت تقدر المسؤولية واليوم نحن امام هذه الحادثة التاريخية التي لا يسع النواب الهروب عنها من جانب حنث الوزير في قسمه ومن جانب الوقوف بصف المتقاعدين وانقاذ هذه المؤسسة من الربا.

وقال « الوزير قال انني قلت انني سأقدم استجواب قبل مغيب الشمس ونعم صحيح قلت هذا لأن الوزير يماطل في اصدار القرار الذي وعد به ، ولم يقل انه سيذهب إلى اللجنة بشهادة الأخوة محمد الحويلة ونايف المرداس وماجد المطيري.

وتابع « عندما قلت لي ابشر سوف اصدر قرار اسقاط القروض عن المتقاعدين تراجعت عن توقيع ورقة طرح الثقة لان هذا ابرك ، وانا ذكرت قبيلة العجمان لشكرهم على مواقفهم السابقة واوضح ان الاستجواب ليس موجهة للقبيلة وبينت انني هددت ابن عمي بالاستجواب ، وهذا احترام للناس وتقديرهم اجتماعيا وحتى لا يظن احدهم انني لا احترم اخواني من قبيلة العجمان في دائرتي ووقوفهم معي.

وزاد « نعم قدمت الاستجواب ابراء للذمة في قول الحقيقة لأنني لو لم استجوب قد تكون ليست بريئة لأنني سكت عن التدليس والكذب ، وهذا الاستجواب ليس سابقة لأن هناك من استجواب على كلمة لأن الوزير قال فلان استاذي ، وهذا يعني ان الكلام ليس سهلا ، وهذا الاستجواب درس لمن يظنون ان المناصب القيادية قد تسعفهم بالمرواغة.

وتابع: هناك تدليس من الوزير لأنه يقول ان القانون الذي قدمته يضر المتقاعدين وكأنه حريص على المتقاعدين واجتزء المادة التي يفترض ان يكملها ، ووقف عند الغاء الجدول وبنفس المادة الأولى التي قرأها ووقف حتى يدلس على النواب والشعب الكويتي وتكملة المادة التي وقف عندها الوزير ويلغى الجدول رقم 2 وان يكون الاستبدال بدون فوائد أو رسوم لماذا لم تقرأها يا حضرة الوزير ، الرجل مستمر في تدليسه حتى على ممثلي الامة على الهواء مباشرة امام مجلس الأمة ، وهذا التدليس لم يسبقه عليه أحد.

وأضاف « الوزير قرأ نصف المادة وترك البقية التي تختص بالغاء الفوائد واصبح هو الحريص على المتقاعدين ونحن من نضع الفوائد ، مؤكدا أن الربا حرمته كبيرة ووصف الله عز وجل المرابين بانهم يأذنوا بحرب من الله اذا لم ينتهوا ، واليوم انتم امام فرصة أن يكتب امام ايدكم حماية الناس من هذه الآفة.

وقال « اقول لك يابو مشعل «خلف دميثير « هل ترضون بهذا الأمر وهل ترضون بالربا ، انتم مسؤلون امام الله لالغاء هذه الفوائد الربوية.

من جانبه قال الوزير نايف الحجرف استمر النائب في تكرار الفاظ الكذب والتدليس ولن اجاريه فيها واربأ بالاخ المستجوب من استخدام هذه الالفاظ وهذا شأنه وسيتضح الصدق والحقيقه من خلال ما اكدناه مرارها وتكرارا في تبيان الحقيقة للشعب الكويتي وممثليه ، والفتوى التي تفضل بها الاخ المستجوب كانت محور الحديث ومسألة التعهد الذي اشار له الاخ اكثر من مرة بخصوص هذه الفتوى والاحكام القضائية واكدنا احترامنا لها ، اما بخصوص الفتوى فهي فتوى ضمن 3 فتاوى. وقال « الحديث الذي تم في مكتب مراقب المجلس وتم الاتصال في مؤسسة التامينات لدراسة هذا الموضوع ، ولا يمكن اتخاذ قرار يتطلب تشريع قانوني ، وهذه التعديلات تبحث في اللجان المختصة ، وكان الطلب ان يفتح المجال للتعاملات وفقا للشريعة الاسلامية في معاملات الاستبدال ، ويجب ان تدرس داخل اللجان ، وانا اتسائل اذا كان الوزير تعهد بالتعديل الذي طلبته لماذا تقدم اقتراح بقانون ؟، وهذا تأكيد على أنه لا يمكن اصدار قرار بدون مناقشة التعديل في اللجنة المالية وهذا ما تم ذهبنا مرة ومرتين وثلاث.

وقال « والتقرير الأولي كان موجود منذ سنة ونصف لماذا لم تقدم طلب مناقشته ، والانسان موقف مبدأ لا يتغير ابدا وهذا الكرسي انا اضيف له بمبادئي وقيمي ولا يضيف لي ، ولست عباد لهذا الكرسي ، ومن يخسر مبدأه يخسر نفسه ومن يخسر نفسه لن يكسب شيء ، وسنبقى كما عهدنا كما عرفنا الشعب الكويتي مخلصين صادقين مؤتمين لا نتبدل ولا يؤثر فينا التهديد بالاستجواب أو الضغط ، ولن نزايد على الشرع وكلنا لدينا من التقى والورع والمراقبة الذاتية لرب العالمين ما يجعلنا حريصين جدا على سلامة التأمينات والنظام القائم عليه واذا كان هناك تعديل أو تعهد يجب ان يكون وفق القانون.

وتحدث النائب سعدون حماد معارضا « لأول مرة يحصل ان المستجوب قبل البدء في الاستجواب طلب من النواب توقيع طرح الثقة قبل ان يصعد المنصة ، ولكن الاخ يريد ان يشرف على التوقيع قبل ان يصعد على المنصة واحد النواب يقوله لا تفضحنا ليس الان وهذا يعني المقصود رأس الاخ نايف الحجرف.

وتابع « وعلى فكرة ترا وقعوا قبل بداية الاستجواب ، ونايف الحجرف سياسي من الطراز الاول ولما رأى ان هايف غير جاهز طلب صعود المنصة والدليل ان محمد هايف مرتبك ، وفي بداية الاستجواب لم يكن موجود واعتقدنا انه انسحب وكان المفترض رفع الاستجواب وما حصل ان الوزير الحجرف تفوق على هايف بالردود وكان متمكنا». وقال « الاستجواب المقدم كان ردة فعل بسبب استياء الشارع عليه ، انت يا هايف طرحت الثقة وسحبت الاسم وما دخل الوزير في الاستياء ، وهايف عاش اسبوعين في قليل وما زال في قليل والدليل انه مرتبك في الردود ، وهو متناقض يقول انا ضد القبلية وهو ناجح من انتخابات فرعية سنة 2008 .

وتابع « محمد هايف يقول هددت فهد العفاسي مستحيل تستجوبه وانت تضحك على منو ، وانت تعرف انك اذا استجوبته مالك بالنجاح ، وتطرق هايف في استجوابه لقبيلة العجمان وقبيلة الحجرف ويقول انهم يتحرمهم ويقول انهم ما قصروا معه وصوتوا له ويرد لهم الجميل باستجواب نايف الحجرف. وتساءل حماد « انت عضو منذ 2008 لماذا الان في عهد نايف الحجرف تقول الفوائد حرام ، وعندما اصبح عليه ضغط من الشارع يريد ان يحمل المسؤولية لنايف الحجرف ، والواضح لان هناك خلاف شخصي بين النائب والحجرف وانا اجدد الثقة بالوزير.

حماد: شعر «بن جدلان» ينطبق على محمد هايف

سعدون حماد

قال النائب سعدون حماد : تنطبق ابيات الشاعر سعد بن جدلان التي يقول فيها « ودنا بالطيب ولكن الدهر جحاد طيب ، كل ما تخلص مع الناس كنك تغشها ، يدك اذا مدت وفا لا تحرا وش تجيب ، كان جت سالمة حب يدك وخشها ، وهذا البيت ينطبق على محمد هايف.

من جهته تحدث النائب محمد المطير مؤيد للاستجواب قائلا « الاستجواب عنوانه نقض العهود واتمنى ان الاستجواب لا يكون وزير المالية ولكن رئيس الوزراء لأن هذه الحكومة عودتنا على نقض العهود في كثير من الأمور.

وقال « الحكومات في جميع دول العالم تعتبر خصم شريف ولا تحتاج أن تكذب أو تنقض عهد او تلعب على نواب الامة وتقول كلمتها بصراحهة عجبهم ام لم يعجبهم وتتحم مسؤولياتها أما تستمر أوتمشي ، وكلن الحاصل في الحكومات لدينا «.

المجلس يرفض رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور

رفض مجلس الأمة الكويتي في جلسته العادية أمس طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور في القضية رقم (2018/400) جنح خاصة – شؤون.

وجاءت نتيجة التصويت على رفع الحصانة عن النائب عاشور بعدم موافقة 25 عضوا وموافقة 18 عضوا من إجمالي الحضور البالغ عددهم 43 عضوا. وكان مجلس الأمة انتقل في جلسته العادية إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور في القضية آنفة الذكر.

المطير يرفض الحديث إلا بحضور الحجرف

ترك الوزير الحجرف مكانه في المنصة خلال حديث النائب محمد المطير مؤيدا للاستجواب ، وطالب المطير من رئيس الجلسة عيسى الكندري ايقاف الوقت حتى يعود الوزير إلى مكانه وتوضيح السبب في خروجه بدون استئذان رئيس الجلسة .

وطالب رئيس الجلسة المطير بالاستمرار في الحديث ولكنه رفض ذلك ، وفي هذا الاثناء عاد الوزير إلى المنصة.

وقال المطير هل يجوز ان يترك الوزير مكانه وهل يجوز لكم يا نواب الأمة خلوا الشعب يشوف تصرفات الحكومة.

وتابع المطير « كان القصد انهم يفاجئون الاخ محمد هايف والحكومة تلعب والله لو انا منكم اتصل على المستجوب واقول له سوف اصعد غدا ، واذا لم اكن خايف ولم افعل شيء خطأ لماذا ا تصرف بهذه الطريقة ، وهذا الفعل لدى الحكومة يخافون ويسكتون لأن في بطنهم شيء .

وتابع « هذا عنوان الاستجواب نقض العهود وكنت اتمنى رئيس الوزراء هنا، واين دعم البانزين منذ اربع سنوات واين التعويضات من كارثة الامطار منذ اشهر ، ولكنهم لا يشعرون بمعاناة المواطن وتمشي لهم المعاشات والمكافاة من صاحب السمو سنوية ، واتمنى ان توقف مكافاة صاحب السمو السنوية حتى يشعرون كيف يعيش الشعب.

وقال المطير « الاخ محمد هايف والله لم اعرف عنه الا الصدق اتفقت او اختلفت معه ، وهو ينطلق من المنطلق الشرعي وانا احترمه لذلك ، وتحدث عن الفوائد الربوية وفي الاستجواب السابق جاؤوه ووعدوه امامنا ، وحسب خبرتي بالحكومة قلت له هذه الحكومة تنقض العهود وقلت له دير بالك ، ولكن الرجل صدقهم وهذا هو الاساس تصديق من يأتيك بوعد ، وهذا ما حصل جاؤونا الاخوة وقالوا للاخ محمد هايف اسحب اسمك ولك اننا نشيل الربا وله الحق في ذلك لأن الربا حرب معلنة من رب العالمين .

وقال « الرجل بدأ المصلحة العامة على التوقيع على طرح الثقة وقام بملاحقتهم ويتهربون وكل تصريح قاله لم نسمع نفي من وزير المالية لأي تصريح للاخ محمد هايف ، والان الوزير يقول لم اوعدهم والان وضع الاخوة في وضع محرج اما يكونوا الاخوة غير صادقين أو يكون غير صادق.

وتابع « رغم اختلافي مع ابو عبدالله في ذلك الوقت ولكن الرجل يهمه المبدأ الشرعي ورأى ان الغاء الربا سبب في سحب اسمه ويشكر على نيته ونحن نعلم انه تضرر من ذلك ، وعندما يسكت الوزير لمدة اسبوعين ومحمد هايف يصرح وليس هناك رد من الحكومة يعني ان الحكومة كانت موافقة ، وقدري مع هذه الحكومة ان لي معارف ونسب مع بعضهم ومنهم خالد الروضان وانس الصالح ولكن قدمت استجواب ووقعت طرح الثقة ، والاخ نايف الحجرف من رواد الديوانية ومن يجلس على يمينه نسيبنا ، ولكنني اقسمت قسم ، واقول للاخ نايف الحجرف والله انك عندما وعدت محمد هايف كنت صادق ولكنهم ضغطوا عليك وانا اعرفك واعرف قبيلتك واعرف عائلتك والله اعلم انكم لا تقبلون بالربا ولكنك مجبور من الحكومة التي لا تفي بوعودهم.

من ناحيته تحدث النائب صلاح خورشيد معارضا للاستجواب بقوله « واضح ان هذا الاستجواب مع احترامي الشديد للاخ محمد هايف هو تبرير لموقف قام به وقلت له انك اخطأت بأنك سحبت اسمك من ورقة طرح الثقة واخطأت مرة اخرى لانك وعدت الوزير بعدم وضع اسمك ، ويشهد علي ربي لو مورس علي اقسى درجات الضغط استقيل ولا اسحب اسمي ، والموقف الثالث عندما قال هناك عهود وتفنيذ لاحكام قضائية اقسم بالله هناك احكام قضائية صدرت ضد نواب ولكن صدر المجلس انذاك بعدم احقية نفاذ الحكم وهم جمعان الحربش ووليد الطبطبائي.

وقال: « مؤسف من يدافع اليوم عن الاحكام القضائية هو من نقضها في وقت سابق ، ورغم ذلك الاخ نايف الحجرف نفذ الحكم القضائي بما يتعلق بالاخ محمد عيد المطيري وهناك مصلحة وتم تعيينه مستشارا بعد الاستجواب ، وتم وضع المستشار محمد المطيري في مكتب وزير المالية ، وانا اجزم اذا وزير المالية اعطى عهد بان يناقض بقرار انا اول شخص استجوبك ، وهذا قانون ويجب احترامه ويجب مناقشة قانون الاستبدال.

وأضاف « قانون الاستبدال انجزته منذ سنة وينكم عنه ، لماذا لم تقولوا ربا ، والاحكام القضائية التي نقضت واحد من نقضوه الاخ شعيب المويزري ، وانا بالنسبة لي جئت للجنة وكلمت الاخ محمد وقلت لك لا استطيع ان ادعوا إلى لجنة اذا لم يكن لدي اقتراحا بقانون ، وانا صحيح انني سحبت التقرير بخصوص الاستبدال بناءا على تعهد الوزير في الاستجواب.

وقال: « نحن في دولة مدنية وانا وياك نتفق على الجانب الشرعي ويفترض انك تمتنع عن استلام راتبك المتقاعدي من التأمينات ، ورغم ذلك اللجنة اعطت محمد هايف الاولوية قبل الملفات في جدولها وذكرت له ان الاقتراح المقدم فيه مثالب دستورية ، وذكرت له ان وزير المالية لم يأتي لارتباطه مع اجتماع مجلس الوزراء.

وأضاف « انا من ذكرت ان نضع البدائل وليس فريق التأمينات ، وأنا ذكرت ان الرقم 6.2 رقم كبير ويجب التخفيف على المتقاعدين وانا اشعر ان الاستبدال حجر عثرة امام أي وزير مالية ، وذكرت ان لدي بديل بالغاء الاستبدال لأن الفكرة هي جوازية اعطاء الاستبدال وليس الاستبدال ، والاستبدال كلفته حوالي 240 مليون دينار ، وذكرت انني سأتقدم باقتراح اسقاط هذا المبلغ ، وطلبت تعويض الاستبدال بالامثال. وأضاف « اذا نايف الحجرف اعطى تعهد باسقاط الفوائد انا اول من يستجوبك ، والجانب الشرعي معاك ولكن يجب ان تأتي بقانونك وتأتي ولحد يكابر علينا بتوقيع طرح الثقة وما تقومون به حرام بحق البلد ، والشرهه ليس عليكم بل على الصف الاول الذي يعطيكم ما تريدون خوفا منكم ومن استجواباتكم غير المستحقة ، واقسم بالله انني سوف اقدم هذا المقترح وانجزه.

من جانبه رد الوزير نايف الحجرف بقوله هناك احكام صدرت ولك الحق في تعديلها من خلال الية معروفة بتقديم اقتراح والذهاب إلى اللجان وانا تعهدت بتنفيذ الاحكام الصادرة وايضا بدراسة كل البدائل والاقتراحات ، واذا كان النائب يريد البحث عن عذر لتخفيف ضغط الشارع لا يرميه علينا.

وقال « هذا النظام المتكامل الذي يطبق منذ سنة 76 لم يتحدث عنه احد ، هناك ارقام وجداول وردت في القانون ولا استطيع تغيير فلس واحد ، فكيف اعطي تعهد بهذا الاتجاه ، ولم يتم اي حديث مباشر مع الاخ مقدم الاستجواب بل تم حديث مع مجموعة من النواب والوزراء بأننا على اتم الاستعداد على بحث جميع البدائل.

واضاف الحجرف « لن تكون مبادئنا ورقة لمساومات سياسية او عرضة لضغط شوارع او ترند ، واليوم الالتزام الكامل بكل ما عاهدنا الله عليه وكل ما يفرضه ولائنا وانتمائنا لهذا الوطن ونحترم التعامل الدستوري والتعاون مع مجلس الامة ولن نكابر في موضوع حقهم في استخدام ادواتهم الدستورية ، ولكن نؤكد ان اي التزام واي تعهد لا يمكن ان يسموا على قانون او دستوري واي تعديل يتم من خلال المؤسسة الدستوري وفقا للقنوات المعروفة.